قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة
وكالة الغوث الدولية (الاونروا) U.N.R.W.A أنموذجاً

م.م. هاشم حسن حسين الشهواني*

تاريخ التقديم: 2009/3/18 تاريخ القبول: 2009/5/20

المقدمـــــة

يبقى اللاجؤن الفلسطينيون (بمن فيهم المهجرين في الداخل) اليوم من أكبر المجموعات البشرية المهجرة في العالم وأوسعها انتشاراً، إذ يشكلون حوالي ثلث مجمل عدد اللاجئين في العالم. وتعد قضية اللجوء والتهجير الفلسطيني أقدم قضية لجوء في العالم المعاصر وأوسعها انتشاراً. وفي الوقت ذاته، يشكل اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني ، هجرت الغالبية العظمى منهم خلال أعوام النكبة الفلسطينية، ما بين الأعوام 1947–1949، وهُجِّر البعض منهم للمرة الثانية أثناء الحرب العربية–الإسرائيلية في حزيران 1967، وعدد منهم هجّر داخلياً بمن فيهم الفلسطينيون من شرقي القدس، وفي مناطق الشتات وبأشكالٍ مختلفة. وبعد مضي أكثر من خمسة عقود ونصف على تهجيرهم يبقى اللاجئون والمهجرون منفيين قسراً عن ديارهم وممتلكاتهم، ولا يزالون ينشدون الحل العادل الدائم لقضيتهم على أساس الشرعية الدولية وحقوقهم الإنسانية القاضية بعودتهم إلى ديارهم الأصلية واستعادتهم لممتلكاتهم وأراضيهم، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبممتلكاتهم ولغاية اليوم لم يكن للمجتمع الدولي الإرادة السياسية الكافية للتوصل إلى حلٍ عادل ودائم لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بما يتلاءم مع القوانين والشرائع الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

* مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

أما عملية السلام العربية (الفلسطينية) – الإسرائيلية التي ابتدأت في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين فقد استبعدت حقوق اللاجئين الأساسية، التي استثنت بدورها من عملية البحث عن الحل الدائم المستقبلي لقضية الصراع العربي/الفلسطيني–الإسرائيلي. وبالنظر لذلك الوضع المأساوي بالغ الصعوبة كان على المجتمع الدولي أن يجد السبل المناسبة لمواجهة مأساة اللاجئين. وبناء عليه تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الم رقم 302 بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1949 القاضي بإنشاء وكالة دولية متخصصة تعنى باللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وأطلق عليها رسميا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (Relief and Works Agency for Palestine Refuges in Near East)، والمعروفة اختصارا (بالأونروا) UNRWA.

ولعل الذي حدث مع قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تجاهلتها الحكومات العربية والإسلامية، ولم تتكفل بها سوى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إذ جندت نفسها لهذه القضية على مدار السنوات الماضية، وهو الدور الذي يستحق منا أن نسلط عليه الضوء قبل أن يتوارى بعد أن بثت وكالات الأنباء أخبارًا عن تقليص الوكالة لنشاطاتها بسبب نقص التمويل! أو ربما إلغائها،

البحث يتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة تحديدا من خلال وكالة غوث اللاجئين فجاءت موضوعاته كالتالي: ملابسات تأسيس الوكالة وتاريخها ومن ثم بحث قضية تمويلها ومصادر التمويل وصعوباته، وأوجه إنفاق ذلك المال، كما ناقش أهم الثغرات في عمل (الاونروا)، وأهم القرارات المتعلقة بالمنظمة، وأخيرا مبررات الحماية للاجئين الفلسطينيين.

تمهيـــد:

طرحت القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة (1949–1950) كقضية نزاع سياسي قومي وإقليمي ، ولكن بعد عام 1950 طويت القضية في جدول أعمال الأمم المتحدة كقضية قومية وسياسية وجرى إدراجها في أعمال الأمم المتحدة كمشكلة " اللاجئين الفلسطينيين"، وكانت الجمعية

العامة تناقش في كل دورة التقرير الذي يرفعه المدير العام لوكالة غ وث اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، وكان التقرير بجانب معالجته للناحية المالية والإدارية المتعلقة بإشراف الوكالة على إعاشة اللاجئين الفلسطينيين يتطرق إلى النواحي الإنسانية والظروف المعيشية للشعب الفلسطيني الذي يعيش خارج وطنه، وكثيراً ما أشارت التقارير المذكورة إلى الأسباب السياسية والحقوق القومية التي تجعل مشكلة اللاجئين قضية لا يمكن حلها عن طريق الإغاثة [1]. حتى أن القرار الذي صدر عن الأمم المتحدة المعروف (242) في عام 1967 عالج القضية الفلسطينية من زاوية واحدة، وهي مشكلة اللاجئين. حتى أن هذا الهدف لا يمكن اعتباره من الأهداف الرئيسية للقرار.[2]

كان من أسوأ نتائج النزاع المسلح في فلسطين وأكثرها مأساوية ، إن مئات الآلاف من الفلسطينيين اضطروا للنزوح من منازلهم والتشرد في البلدان العربية المجاورة مخلفين وراءهم في فلسطين كل ما يملكون ،[3] وبدأت موجات النزوح القسري تتضح بشكل جلي منذ حرب عام 1948، وبعد حزيران عام1967، حيث طردت إسرائيل ثلث سكان الضفة الغربية من منازلهم، وكان مجموع السكان وقتئذ (981) ألف نسمة لكي ينظموا إلى مئات الآلاف من العرب الذين تم طردهم منذ عام 1947. ثم إن من مجموع (350) ألف عربي طردوا من ديارهم في الضفة الغربية، لم يمنح سوى (30) ألفا تصريحاً للعودة إلى ديارهم. وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن سوى عدد قليل من هؤلاء أن يتغلبوا على الصعوبات والعقوبات التي وضعتها (إسرائيل) كشروط لعودتهم، مثل التمزيق المتعمد لشمل العائلات، وذلك أنَّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تسمح إلا بعودة العجائز والمتقدمين والصغار

(1) عدنان العمد، "الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني"، مجلة السياسة الدولية، العدد 39، سنة 1975، ص46.

(2) هنري كاتن، "مؤتمر جنيف وحقوق الشعب الفلسطيني"، ندوة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 38، سنة 1974، ص247.

(3) حالة اللاجئين في العالم خمسون عاما من العمل الإنساني، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام ط 1، (القاهرة، 2000)، ص136.

في السن[4].

مضى على النكبة الفلسطينية ستون عاماً، وأثارها ما زالت على أجساد الفلسطينيين وفي ذاكرتهم، وتجسدت هذه النكبة في حرمان الشعب الفلسطيني من أرضه ومن حقوقه المشروعة التي ضمنها له القانون والشرعية الدولية، وأصعب هذه النتائج كانت رحلة اللجوء الفلسطينية التي امتدت على مدار هذه الأعوام بسبب سياسة التعنت الإسرائيلي الموجهة ضد الفلسطينيين، وضد قرارات الشرعية الدولية[1].

إن تجاهل حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين لهو استخفاف (إسرائيلي) بالقوانين والأعراف الدولية وسيادة القانون، وهو ما مارسته (إسرائيل) وتمارسه طوال الستين عاماً الماضية متجاهلة كل القرارات الدولية حتى القرار (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر (1947) الذي شرّع وجودها واعتراف هيئة الأمم المتحدة بها والتزامها بعودة اللاجئين، ووصولاً إلى آخر قرارات الشرعية الدولية و أسس القانون الدولي، بل وقد زادت إمعاناً برفضها وقتلها لأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل ومارست ضده عمليات القمع و الاغتيال والاعتقالات الجماعية، ومصادرة الأراضي، والاستيطان، وبناء (الجدار العازل) والعنصري، ضاربةً عرض الحائط كل القرارات الصادرة عن المجتمع الدولي[2].

ل قد شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين، منذ نشوئها، الأوساط السياسية والدبلوماسية الدولية،وقد برزت في المرحلة النهائية من مفاوضات (السلام) التي جرت أوائل التسعينيات من القرن العشرين كواحدة من اشد القضايا المؤجلة تعقيداً باعتبارها تشكل مدخلاً جديداً لنزاع محتمل لا يقل خطورة عن النزاع المتوقع حول

---

(4) محمود يوسف زايد، أبعاد القضية الفلسطينية، (لبنان، 1970)، ص74.

(1) عمر عبد الرحمن عوض الله، "اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.f-law.net/law/showthread.php?t=6797

(2) عمر عبد الرحمن عوض الله، المصدر نفسه.

مصير القدس [3].

ومن المؤكد أنَّ الاتفاق الذي وقع في أوسلو عام 1993[*] وواشنطن عام 2005[**] زادها تعقيدا وإرباكاً لأنه فصل محنة اللاجئين الفلسطينيين عام 1967 عن مأساة إخوانهم من اللاجئين عام 1948، الأمر الذي استغله زعماء (إسرائيل) لتبرئة أنفسهم من مسؤولية تشريد أكثر من (70 %) من الشعب الفلسطيني[1].

وبالنظر لذلك الوضع المأساوي بالغ الصعوبة كان على المجتمع الدولي أن يجد السبل المناسبة لمواجهة مأساة اللاجئين. فتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بإنشاء الوكالة[2].

---

(3) عمر عبد الرحمن عوض الله، ، المصدر نفسه.

(*) وقع بالأحرف الأولى عن اتفاق أوسلو يوم التاسع عشر في اب 1993 في منزل وزير خارجية النرويج، وقع عن الجانب الفلسطيني محمود عباس، وعن الجانب الإسرائيلي وزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، فيما جرى التوقيع بشكل رسمي في واشنطن يوم الثالث عشر من أيلول عام 1993 بحضور كل من ياسر عرفات واسحق رابين، ووقع عليه كل من واين كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية واندرير لوزيروف وزير خارجية الاتحاد الروسي، وكان هذا الاتفاق قد ميز بين لاجئي 1948 وأولئك الذين اقتلعوا عام 1967. ينظر طاهر خلف البكاء، فلسطين من التقسيم إلى اوسلو 1937– 1993، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص266.

(**) أهم ما ميز هذه المفاوضات التي أجريت في أيار 2005 هو الدفع الأمريكي المباشر لها عبر مشاركة الرئيس الأميركي بيل كلينتون فيها بلقاء جمعه بباراك وعرفات وتكليفه للمنسق دينيس روس بالمشاركة في جولات المفاوضات . جاءت الاقتراحات التي نقلها الوفد الإسرائيلي المفاوض في واشنطن حول الحل النهائي، و كان رئيس الوفد الفلسطيني ياسر عبد ربه أول من كشف عنها، وهي الموافقة على كيان فلسطيني على شكل دولة منزوعة السلاح على حوالي 50% من مساحة الضفة والقطاع . أما مشكلة اللاجئين فقد رفضت حكومة باراك تحمل أية مسؤولية عنها رافضة بالتالي عودتهم او حل قضيتهم إلا في إطار دعم تشكيل لجنة دولية لتعويضهم. مفاوضات الحل النهائي .. مشروع أوسلو جديدة حول القدس واللاجئين، . شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/11_5_00.htm

(1) سليم نصار، "حول مصير اللاجئين"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:

(2) حالة اللاجئين في العالم خمسون عاماً، المصدر نفسه، ص136.

ولعل الذي حدث مع قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تجاهلتها الحكومات العربية والإسلامية، ولم تتكفل بها سوى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إذ جندت نفسها لهذه القضية على مدار السنوات الماضية، وهو الدور الذي يستحق منا أن نسلط عليه الضوء قبل أن يتوارى بعد أن بثت وكالات الأنباء أخبارًا عن تقليص الوكالة لنشاطاتها بسبب نقص التمويل! أو ربما إلغائها، فما هي (الاونروا) وما مهمتها؟[1].

(الاونروا) وتأسيسها:

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دول تين، يهودية ودولة عربية، وب نحو خمسة أشهر ونصف، انسحبت بريطانيا الدولة التي كانت تتمتع بسلطة الانتداب ، لإدارة فلسطين خلال فترة وجود عصبة الأمم . وقد رفض السكان العرب في فلسطين والدول العربية مشروع التقسيم الذي أعطى السكان اليهود أكثر من نصف أراضي فلسطين بالرغم من حقيقة أنَّ السكان العرب كانوا أكثر عدداً ، وفي الصراع الذي أعقب ذلك، استولى اليهود على مزيد من الأراضي، وأعلنوا قيام إسرائيل في الرابع عشر من أيار /مايو 1948، ومع التوصل إلى اتفاقية الهدنة التي وقعتها الدول العربية المحادة لإسرائيل عام 1949[*]. كانت إسرائيل قد سيطرت على ثلاثة أرباع الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الانتداب البريطاني[2].

---

(1) علي عبد المنعم، "وكالة الأونروا للاجئين.. الجندي المجهول!"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي: إسلام اون لاين، http://www.islamonline.net/arabic/famous/2003/03/article01.SHTML

(*) عقدت الدول العربية المحادة لإسرائيل اتفاقيات للمصادقة على وقف إطلاق النار مع إسرائيل، ففي شباط/فبراير 1949 عقدت اتفاقية رودس باليونان بين مصر وإسرائيل، وفي آذار/مارس تم عقد الاتفاقية بين لبنان وإسرائيل، وفي 3 نيسان/ابريل تم التوقيع بين إسرائيل والأردن، وأخيراً في تموز/يوليو تم الاتفاق بين سوريا وإسرائيل على الهدنة. ينظر صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ط1، بيروت لبنان. ص381.

(2) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية، المعهد العربي لحقوق الإنسان،

وفي الفترة التي انتهت بإعلان دولة إسرائيل وقع المزيد من الاشتباكات بين العرب واليهود مباشرة، خلالها طرد نحو (750) ألف فلسطيني، أو إجبارهم على الفرار من المناطق الواقعة تحت السيطرة اليهودية . وحاولت الأمم المتحدة التفاوض بشأن عودتهم إلى ديارهم، ولكن إسرائيل حالت دون ذلك. وسرعان ما تم إنشاء مستوطنات يهودية جديدة على مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة للفلسطينيين واستوطن الوافدون الجدد من المهاجرين اليهود في بيوت الفلسطينيين واستقرت الغالبية العظمى من اللاجئين في المناطق الحضرية بالبلدان العربية او تمت عودتهم إلى الوطن، ولكن بقي نحو ثلث اللاجئين تقريباً في المخيمات. ومنذ ذلك الحين ظلت هذه المخيمات تمثل رمزاً لمحنة اللاجئين الفلسطينيين ودون اكتراث من الجانب الإسرائيلي[1].

بعد عام 1967 صرح وزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان في حديث له عن مصير العرب في المناطق المحتلة بقوله:" وماذا يعنيني من أمرهم أو رحيلهم" [2]. وبالنظر لذلك الوضع كان على المجتمع الدولي أنْ يجد السبيل المناسبة لمواجهة مأساة اللاجئين. وبناء عليه تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (302) في عام 1949 القاضي بإنشاء وكالة دولية متخصصة تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين هي وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين ، الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) كما تم إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأسبوع نفسه،والفرق بين (الأونروا) والمفوضية السامية؛ أنَّ مسؤولية (الأونروا) تقتصر على توفير خدمات لمجموعة واحدة من اللاجئين وهم الفلسطينيون المقيمون في مناطق عملياتها ، أما المفوضية السامية فهي مسؤولة عن اللاجئين في بقية أنحاء العالم. إن (الأونروا) مكلفة بتقديم مساعدات إنسانية للاجئين الفلسطينيين، بينما المفوضية السامية مكلفة بتوفير حماية دولية للاجئين

ط1 (تونس،2001)، ص 20.

(1) مفوضية الأمم المتحدة ،المصدر نفسه، ص20.

(2) عبد الغفور، فلسطين في مواجهة الصهيونية والامبريالية، ترجمة سعد رحمي، دار الثقافة الجديدة دار أسامة للطباعة، (القاهرة، 1982)، ص43.

المشمولين بولايتها وإيجاد حلول دائمة لمشكلتهم بمساعدة الحكومات. إن دور (الأونروا) فريد من نوعه من حيث إنها الوكالة الوحيد ة ضمن منظمات الأمم المتحدة التي تخضع مباشرة للجمعية العامة [1]، وأن المستفيدين من خدماتها ينحدرون من شعب واحد تركوا ديارهم التي هي الآن جزء من إسرائيل نتيجة للاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين ولجأوا إلى المناطق المجاورة في الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة التي أصبحت منطقة عمليات الوكالة[2].

اما من كان يقوم بتوفير إغاثة طارئة للاجئين الفلسطينيين قبل تأسيس (الأونروا) ؟ في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1948 كان تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين يتم من خلال منظمات دولية مثل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات خيرية دولية أخرى ومنظمات غير حكومية ، لكن بعد إنشاء (الاونروا) أخذت على عاتقها مسؤولي ة تقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل اليونيسيف و منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العالمية للاجئين[3].

وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الم رقم (302) بدأت (الاونروا) تعمل كوكالة متخصصة ومؤقتة على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، إلاّ أن (الاونروا) ما زالت مستمرة في عملها حتى اليوم لإدراك الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنّ اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمناطق الأخرى لعمليات الوكالة ما زالوا بحاجة

(1) اللاجئين الفلسطينيين ملف العلاقات، الاونروا، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي: htm.www.un.org/unrwa/Arabic/asked/un_finst.htm.

(2)حقائق أساسية، الأمم المتحدة، المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي ، (مصر، 1973) ص80

(3) "تاريخ الأونروا وتأسيسها"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي: http://www.un.org/unrwa/arabic/Asked/UN_Hest.htm

للخدمات[4]. لذا رأت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أنه من صالح (الأونروا) واللاجئين أن تقوم الوكالة بجمع تبرعات طوعيه غير محددة من الدول الأعضاء ، ومع ذلك تقوم الأمم المتحدة بتمويل كافة الوظائف الدولية لدى (الأونروا)، ويذكر أنه في عام 2000 قام ما نسبته (30%) من الدول المانحة بدفع تبرعات تزيد عن نسبة تبرعاتها لميزانية الأمم المتحدة، في حين أن التبرعات التي قدمتها (70%) من الدول المانحة الأخرى كانت تقل عن تلك النسبة[1].

تعد (الاونروا) الوكالة الدولية الرئيسة المفوّضة بتقديم المساعدات الدولية للاجئين الفلسطينيين، وقد تولت الوكالة عمليات الغوث الإنسانية التي قدمت من قبل المنظمات الطوعية الخاصّة رسمياً في أيار من عام 1950 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأردن، لبنان وسوريا وداخل إسرائيل ومقرها الرئيسي في فيينا وعمّان[2]. وقد كانت المهمة المزدوجة التي أسندت إلى (الاونروا) تقضي بتخفيف بؤس اللاجئين وتعزيز إعادة تأهيلهم ، وقد قالت (الاونروا) في تقريرها السنوي الأول الذي رفعته إلى الجمعية العامة بوصف المقومات التاريخية والقدرات الاقتصادية للاجئين بهذه العبارة، كان أكثرية السكان العرب في فلسطين قبل حرب حزيران/يونيو عام 1967 من الفلاحين، فبحدود 65% من عددهم الذي يبلغ (1,3) مليون نسمة من سكان الريف الذين يعيشون في قرى يقل تعداد سكانها عن(5000) نسمة ويقومون بزراعة الحبوب والزيتون والقطن والخضروات والفواكه[3].

(4) أسمهان شريح، "الاونروا من التأسيس إلى التقليص"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.alhourriah.org/print.php?page=ShowDetails&Id=937&table=articles

(1) تاريخ الأونروا وتأسيسها، المصدر السابق.

(2) "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأنروا، والحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي : http://www.badil.org/Arabic-

(3) نكبتان في جيل، من منشورات الاونروا، (لبنان، 1968)، ص3.

وتولت (الاونروا) مهام هيئة الإغاثة التي تم تأسيسها عام 1948، وتسلّمت سجلات اللاجئين الفلسطينيين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وكان الهدف المعلن لتأسيس (الاونروا) هو تقديم المعونة اللاجئين الفلسطينيين، وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى، إلا أن (الاونروا) عملت منذ أعوام تأسيسها الأولى على إقامة مشاريع هدفت إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن التي لجأوا إليه ا، ومنها على سبيل المثال اتفلق وكالة الغوث الدولية مع الحكومة السورية في الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر من عام 1952 على إقامة مشروع لهذا الغرض وقد تعزز هذا الاتفاق بآخر كان قد أبرم في أوائل عام 1953 بين الولايات المتحدة وحكومة (أديب الشيشكلي) 1949–1954 لتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا في منطقة الجزيرة ، وقد خصصت وكالة الغوث مبلغ (30) مليون دولار للقيام بمشاريع تهدف إلى تأهيل الفلسطينيين في سورية ومن أصل هذا المبلغ خصص (24) مليون دولار للمشاريع الزراعية[1].

تمويل (الاونروا):

كانت (الاونروا) تحصل على تمويلها من تبرعات طوعية من الدول المانحة. وأكبر المانحين (للأونروا) هي الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوربية والمملكة المتحدة والسويد ودول أخرى مثل دول الخليج العربية والدول الاسكندنافية واليابان وكندا . وفي جانب العلاقات تحتفظ (الأونروا) بعلاقات من التعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية وتنسق مع الجهات المختصة في هذه الحكومات فيما يتعلق بتقديم خدمات اللاجئين الفلسطينيين حسبما تقتضيه الحاجة[2].

(1) أسمهان شريح، "الاونروا من التأسيس إلى التقليص"، المصدر السابق.

(2) "مساعدات الأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:http://www.un.org/unrwa/arabic/Asked/UNAss.htm

في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1948 كان تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين يتم من خلال منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات خيرية دولية أخرى ومنظمات غير حكومية، و في تشرين ثاني/نوفمبر 1948 وبعد أنْ تأسست "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين" أخذت على عاتقها تقديم المعونة للاجئين وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى[1].

رأى المجتمع الدولي أن تكون (الاونروا) وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعتمد في تمويلها أساساً على التبرعات المالية والعينية للدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة. وتأكيداً لذلك جاء في القرار (302)، إن الجمعية العامة ترجو كافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم التبرعات المالية والعينية لتأمين المبالغ المالية والموارد الأخرى اللازمة[2].

تحدث المفوض العام للاونروا (كارين كونينغ) Careen Coning عن قضية التمويل مبيناً الصعوبات في ذلك فقال: " إن صورة التمويل ليست جيدة في حالة الطوارئ، فإلى يومنا هذا تلقت (الاونروا) ما نسبته (20%) على مدى الأعوام الماضية، كان وما زال الاتحاد الأوربي داعماً يعول عليه ومحل تقدير (للأونروا) والشعب الفلسطيني، ولا يقتصر ذلك على الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوربي في الماضي، والمتواصل حتى الآن، بل ونتطلع للدور المستقبلي الذي سيلعبه الاتحاد في المنطقة. يُعدُّ الاتحاد الأوربي مثالاً للالتزام المشترك نحو حقوق الإنسان ، والديمقراطية، وسلطة القانون والتي تترجم جميعها إلى معاني السلام، والازدهار الدائم للملايين من البشر ، وتابع قائلا: المبلغ المخصص لحالات الطوارئ لعام 2007 والذي تبلغ قيمته (246) مليون دولار، لذلك نعتزم التقليل من حجم التدخلات الطارئة. أما فيما يتعلق بالحاجة الماسة لتزويد (105)منتفع

(1) "ورقة عمل حول الأنروا وأزمتها المالية وتأثيرها علي اللاجئين الفلسطينيين" إصدار/ الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي : www.pcrp.org.

(2) حالة اللاجئين في العالم، المصدر السابق، ص136.

فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فلن نتمكن من إنجاز ذلك إلا في حال العثور على أنَّ أحد أهم وأثمن ما تمتلكه (الاونروا) هي العلاقة القائمة على الثقة مع اللاجئين أنفسهم، والدول المضيفة والمشاركة. وتعد هذه العلاقة، المبنية على الثقة المتبادلة، عاملاً أساسياً في نجاح (الاونروا) منذ تأسيسها وأكبر دليل على ذلك هو التعاون الوثيق الذي تتمتع به (الاونروا) مع الحكومات والسلطات المضيفة[1].

صعوبات التمويل:

حذر الأمين العام للأمم المتحدة ميانماريوثانت (Yothant-Minimar) 1961-1971[2] في تشرين الثاني /نوفمبر 1968 بلفت نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن وضع الوكالة المالي يزداد حراجة وحذر من أن عدم توفير أموال كافية سيكون خطيراً ومفجعاً تقريباً، وحذر مرة أخرى في تموز/ يوليو 1969 بلفت النظر وبصورة عاجلة إلى وضع موارد (الاونروا) المالية الحرج والى التخفيضات التي لابد من توقع إجرائها في الخدمات ما لم تزد التبرعات بدون تأخير[3].

وواجهت (الاونروا) مشاكل أخرى تتعلق بقلة وتذبذب التمويل، وبقضية تعليم اللاجئين، إذ إنَّ الوكالة تقدم خدمات أساسية للاجئين المسجلين في سجلاتها في الشرق الأوسط، بما في ذلك برنامج تعليمي لحوالي (340) آلف من أطفال

(1) خطاب كارين كونينغ أبو زيد المفوض العام للأونروا، "اللجنة السياسية والأمنية لمجلس وزراء الإتحاد الأوروبي"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.un.org/unrwa/arabic/News/Com_St07/CG_S3.htm

(2) يوثانت ميانمار: الأمين العام الثالث للأمم المتحدة وقع الاختيار على يوثانت ، الذي عمل أميناً عاماً للأمم المتحدة في الفترة من 1961 إلى 1971، لكي يتولى رئاسة الهيئة الدولية بعد مقتل الأمين العام الثاني داغ همرشولد في حادث تحطم طائرة وقع في أيلول/ سبتمبر 1961. ولد يوثانت في بنتاناو ببورما في 22 كانون الثاني/يناير 1909 وتلقى تعليمه في المدرسة الوطنية العليا في بنتاناو وفي جامعة رانغون. موقع الأمم المتحدة في إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة، 2003 .http://www.un.org/arabic/sg/bio

(3) المأساة تستمر، من منشورات الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، (لبنان، 1968). ص3.

اللاجئين، وقد كان معظم معلمي الوكالة البالغ عددهم (10) ألاف معلم معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين مهددين بالفصل في نهاية أيار/مايو م ن عام 1982 لأنه لا توجد الأموال الكافية لدفع رواتبهم حتى نهاية ذلك العام[4].

وفي العاشر من حزيران/يونيو 2008 اجتمعت اللجنة الاستشارية (للاونروا), وطالب فيها (زكريا الآغا) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين الدول المانحة الاستمرار في دعم ميزانية (الاونروا) ورفع سقف تبرعاتها بما يتواءم مع متطلبات تطوير عمل (الاونروا) وتمكينها من مواجهة الاحتياجات المتزايدة لخدماتها ، وأوضح الأغا أن أبرز هذه التحديات يتمثل في الأزمة المالية المتصاعدة التي تواجهها (الأونروا) منذ سنوات وتهدد قدرتها على مواصلة وتطوير عملها وأضاف، أن الأزمة المالية التي تعاني منها (الاونروا) أخذت في هذا العام بعداً جديداً زاد من تأثيراتها ومخاطرها نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار على المستوى العالمي والانخفاض الكبير في سعر صرف الدولار اللذين يترافقان مع الطلب المتزايد على خدمات (الاونروا) بشقيه الطبيعي والطارئ وزيادة تكاليف خدمات (الاونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة بفعل إجراءات الحصار على قطاع غزة والإغلاق والحواجز وجدار الفصل العنصري في الضفة والقدس مشدداً على أن كل ذلك يؤدي إلى تعميق الأزمة المالية (للأونروا)[1].

أوجه إنفاق أموال (الاونروا) وخدمـــاتها:

تعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) وكالة إغاثة وتنمية بشرية تعنى بتوفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمعونة الطارئة لما يربو على أربعة ملايين لاجئ يعيشون في قطاع

(4) الوقائع مجلة الأمم المتحدة، حزيران 1982 السنة الثالثة، العدد6، ص 48.

(1) "زكريا الأغا في كلمة ألقاها في اجتماعات اللجنة الاستشارية للأونروا في العاصمة السورية"،صوت فلسطين – حركة فتح – 1998–2008 ، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:http://news.palvoice.com/index.php?id=11429

غزة، والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا [2]. ويتم إنفاق ما نسبته (54%) من ميزانية (الاونروا) على برنامج التعليم و (18%) على برنامج الصحة و (10%) على برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية و (18%) على الخدمات المشتركة والخدمات التشغيلية. وقد جمعت (الاونروا) مساعدات طارئة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قيمتها (68.9) مليون في نيسان عام 2003[1].

إنّ خدمات الوكالة مستمرة و متواصلة ، لكنها اضطرت لاتخاذ تدابير تقشفية على مدى السنوات القليلة الماضية نظراً للنقص الحاصل في التمويل، إذ إنَّ التبرعات لم ترتفع بما يكفي لمواكبة التضخم والنمو السكاني للاجئين. ونتيجة لذلك تراجعت الخدمات المقدمة للاجئين ، كما يتضح من حقيقة أن معدل الإنفاق السنوي على اللاجئ الواحد قد انخفض من (200) دولار في عام 1975 إلى حوالي (70) دولار في عام 1997، ومع ذلك فإنّ (الاونروا) ملتزمة بتقديم الخدم ات والمساعدات للاجئين الفلسطينيين لحين التوصل إلى تسوية عادلة لقضيتهم[2].

تتلخص المهمة الأساسية (للاونروا) تقديم العون للاجئين الفلسطينيي ن الذين نزحوا عن فلسطين نتيجة حرب 1948 وذلك بالتعاون مع الحكومات المعنية في الشرق الأدنى ويفترض أن تقدم هذه المساعدات والخدمات في مناطق جغرافية محدودة في سوريا ولبنان والأردن والمناط ق المحتلة في فلسطين (الضفة الغربية وغزة)ويتم ذلك من خلال:

- بتنفيذ برامج إغاثة وتشغيل مباشرة بالتعاون مع الحكومات المحلية.

---

(2) مطر صقر، "لا تقليص لخدمات الأونرو"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:http://www.ammannet.net/look/article.tpl?

(1) "ورقة عمل حول الأ ونروا وأزمتها المالية وتأثيرها علي اللاجئين الفلسطينيين"، المصدر السابق.

(2) ورقة عمل، المصدر نفسه.

- والتشاور مع الحكومات المعنية بخصوص تنفيذ مشاريع الإغاثة والتشغيل والتخطيط استعداداً للوقت الذي يستغنى فيه عن هذه الخدمات[3].

يشكل البرنامج التعليمي الخاص بوكالة الغوث الدولية (الاونروا) اليوم أضخم البرامج التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها الخمس، حيث يحظى أطفال اللاجئين المسجلين لدى الوكالة بحرية تلقي الخدمات التعليمية الابتدائية (6 سنوات) والإعدادية (3سنوات) بشكل مجاني في تلك المناطق. أما في لبنان، فتدير الوكالة خمسة مدارس ثانوية منذ العام 1993 نظراً للقيود المفروضة على التحاق اللاجئين في المدارس الحكومية، والكلفة العالية لرسوم الانتساب للمدارس الخاصة ، كما توفر الوكالة خدماتها في مجال التربية الخاصة للأطفال اللاجئين الذين يواجهون صعوبات خاصة للتعلّم ، كما تشغّل الوكالة ثمانية مراكز للتدريب المهني أضف إلى ذلك مشروع اً خاصاً لتأهيل المعلمين[1].

الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة للاجئين تشمل: الخدمات الصحية الأساسية، التغذية الإضافية، المساعدة بالعناية الصحية الثانوية وجودة البيئة داخل مخيمات اللاجئين. وتشمل خدمات الصحة الأساسية بدورها العناية الطبية، صحة العائلة، التحصين "التطعيم" والتربية الصحية مجاناً لجميع اللاجئين المسجلين. ويشارك اللاجئون في كلفة الخدمات الصحية الثانوية، والأجهزة والأقسام الطبية التخصصية والأدوية المنقذة للحياة. وبسبب الظروف الصعبة للاجئين في لبنان، أعفي اللاجئون من المشاركة في دفع رسوم الخدمات الطبية الثانوية، واقتصرت على المشاركة في دفع رسوم المعالجة الطارئة[2].

---

(3) حالة اللاجئين في العالم خمسون عاماً من العمل الإنساني، المصدر السابق، ص136.

(1) "اللاجئون الفلسطينيون – المساعدة الدولية"، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.badil.org/Arabic-Web/.htm

(2) اللاجئون الفلسطينيون، المصدرالسابق.

ويقدم برنامج الإغاثة الاجتماعية الخاص بالوكالة بدوره مساعدات في التزود بالمواد الغذائية الأساسية والمساعدات النقدية للعائلات ذات العسر الشديد، بالإضافة إلى إصلاح وترميم بيوت اللاجئين. ويتمتع اللاجئون المسجلون بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية بالعديد من المساعدات والخدمات الاجتماعية والتي تشمل بدورها خمسة برامج رئيسة: برنامج تطوير المؤسسات المجتمعية، برنامج تطوير المرأة، برنامج تأهيل المعاقين، برنامج الأنشطة الشبابية، وبرنامج الحد من الفقر. وتوفر هذه البرامج الخدمات المادية وغير المادية للأفراد والمؤسسات على شكل مشاريع مثل النهوض بالمشاريع الصغيرة ومشاريع التدريب المهني ومهارات الإدارة والتخطيط. وقد يعتبر الكثيرون أن توفير الخدمات الكفيلة بالحفاظ على أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نوعاً من أنواع الحماية[1].

وقد أبدت (الاونروا) قلقها لتدهور صحة اللاجئين والخطر الذي يتهددها ، فقد قدم (غيدو ساباتينللي) Guido Sabatynlily مدير الخدمات الصحية في الوكالة ، في مايو/أيار 2008 التقرير السنوي عن الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين. وأشار ساباتينللي في تقريره ، إن (الاونروا) تقدم خدمات اجتماعية، وتعليمية، وصحية لنحو أربعة ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وغزة. وأضاف مدير الخدمات الصحية (بالأونروا) أن التقرير يتناول الأنشطة الصحية المتعلقة بخدمات الرعاية التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين، كما يتناول الوضع الصحي للاجئين. وقال إن الوكالة تقدم خدماتها الصحية عبر مائة وتسع وعشرين عيادة طبية، إضافة إلى إحدى عشرة عيادة أخرى متنقلة، ومستشفى واحد. ولكن كان هناك مصدر آخر لقلق المرافق الصحية كما ذكر ساباتينللي حيث قال:

"إننا نواجه أيضا مشكلة حرية حركة موظفينا، خاصة في غزة والضفة الغربية. مما يقلل من قدرة (الاونروا)على التدخل. إننا ملتزمون بالاستمرار في تقديم الدعم وفي الوفاء بمهمتنا الخاصة بتوفير الرعاية الصحية الشاملة للاجئين الفلسطينيين،

(1) وكالة الغوث الدولية ، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي:
http://www.badil.org/Arabic

ولكن هناك حاجة إلى دعم مالي أكبر من قبل المجتمع الدولي للقيام بذلك. وقال ساباتينللي إن (الاونروا) بحاجة إلى مساهمة إضافية تقدر بثلاثين في المائة من ميزانيتها حتى تتمكن من الاستمرار في تقديم خدماتها بالمستوى نفسه[2].

معوقات (الاونروا):

تتوافق تأسيس وكالة الغوث الدولية بوادر تراجع الأمم المتّحدة ودولها الأعضاء عن التزامها بشأن تسهيل تطبيق الحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بما يتلاءم والقانون الدولي ، وهكذا بدت وكالة الغوث الدولية في معظم الأحيان بديلاً إنسانياً ومؤشراً عن العجز الذي أبداه المجتمع الدولي بشأن إرساء الحل الدائم والشامل للاجئين بموجب قرار الأمم المتحدة الم رقم (194) الدورة(3) عام 1947 القاضي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين. وقد ضم مشروع الوكالة أساساً إيجاد البدائل الاقتصادية للاجئين والتأهيل من أجل تعزيز رؤية مستقبلية أكثر واقعية والتي من الممكن انجازها، ويبدو ، أن القوى الغربية دعمت فكرة التطوير والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي للاجئين من أجل تعزيز مشاريع التوطين الخاصة بهم والعمل على "تصفية" قضيتهم على أرض الواقع. لان الأمم المتحدة فشلت في نهاية خمسين بيت القرن العشرين في إرساء حل للاجئين الفلسطينيين يعتمد على التطوير والتأهيل الاقتصادي. بالرغم من أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية اقتصادية وسياسية، كما صرّح السكرتير العام للأمم المتحدة في عام 1959 (داغ همرشولد) Dagh Hammarshold[1]:" إلا أنها

---

(2) الأونروا تصدر تقريرها السنوي عن خدماتها للاجئين الفلسطينيين وتعرب عن قلقها لتدهور صحتهم والخطر الذي يتهددهم، إذاعة الأمم المتحدة، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي:http://www.un.org/radio/ar/detail/8747.html

(1) ولد داغ همرشولد في 29 تموز/يوليه 1905، ي. جونكوبينغ في جنوب وسط السويد وه و النجل الرابع ل «هجالمار همرشولد» رئيس وزراء السويد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى .وبعد حصوله على الدكتوراه في الاقتصاد سنة 1933، شغل همرشولد مناصب جامعية وحكومية إلى سنة 1947، حين عين في وزارة الخارجية السويدية برتبة وكيل وزارة معني بالمسائل الاقتصادية . وفي سنة 1952، كان رئيساً بالنيابة لوفد السويد في الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة .وبناء على توصية مجلس الأمن، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتخاب داغ همرشولد في 7 نيسان/ابريل 1953، أميناً عاماً للأمم

تبقى قضية إنسانية بالأساس، ولن تنجح مشاريع التوطين وإعادة التأهيل، لأنه لا يمكن دفع هؤلاء اللاجئين إلى أمر ضد رغباتهم"[1].

وأن مشاريع التنمية الكبرى التي استهدف توطين اللاجئين ليست مقبولة لا من اللاجئين ولا من الحكومات المضيفة، فقد نظر إليها على أنّها خطة الهدف منها تصفية اللاجئين وتذويبهم في مناطق سكناهم في الأردن وسوريا ولبنان التخلص منهم بشكل نهائي. لذا فإنَّ أي حل يفرض بصورة مصطنعة لن يدوم ، وإنَّ أي حل دائم يجب أنْ يصدر ع ن شعوب المنطقة، و أنْ يقوم على مبادئ عادلة[2].

وعليه لا يمكن إخفاء الندوب والتشوهات عن وجه المخيمات الفلسطينية بالرغم من عمليات التجميل التي تقوم بها الحكوم ات المحلية بين حين وآخر لتنشيط الخدمات المقدمة للاجئين من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتي وصلت إلى مرحلة الترهل ، ويمكن لأي زائر إلا أن يلحظ التفاوت الطبقي داخل مخيم عز ام المفتي مثلاً في الأردن، وهو واحد من أفضل المخيمات توزيعاً ولكنه يعاني في الداخل من أمراض عديدة منها ما هو مزمن ويصعب علاجه ومنها ما يتعامل معه بالمسكنات كل يوم إلا أن الحكومة الأردنية بالرغم من إمكانياتها المحدودة فقد قامت بعدد من الإجراءات التي تهدف إلى تطوير المناطق العشوائية البالغ عددها ثمانٍ وعشرين منطقة، ومن بينها مخيمات

المتحدة لمدة خمس سنوات ثم أعيد انتخابه ثانية في أيلول/سبتمبر 1957، لفترة خمس سنوات أخرى .وفي 12 أيلول/سبتمبر 1961، لقي داغ همرشولد مصرعه في حادث تحطم الطائرة التي أقلته إلى الكونغو لتفقد قوات الأمم المتحدة العاملة هناك في فترة حرب الانفصال التي شهدتها الكونغو آنذاك." الأمناء العامون للأمم المتحدة.. سبعة أمناء تعاقبوا على المنظمة منذ إنشائها قبل 60 عاما" صحيفة الرياض، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.alriyadh.com/2005/09/15/article94050.html.

(1) "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى(الأنروا)، والحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين"، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي:
http://www.badil.org/Arabic-Web/Assistance/UNRWA.htm

(2) نجيب الاحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل للنشر، ط1 (عمان، 1985)، ص18.

اللاجئين الثلاثة عشر. واللافت للنظر أن الثماني والعشرين منطقة عشوائية، تفتقر للتحديد العلمي الدقيق لمناطق العشوائيات التي نشأت تحت ضغوط الهجرة الداخلية، وهو ما لا يتفق والحالة الأردنية، حيث إن ضيق المساحة الجغرافية والتركيبة الاجتماعية للمجتمع الأردني لا يسمحان بقيام مناطق عشوائية فمن الناحية الجغرافية تعتبر المراكز الحضرية قريبة من المناطق الريفية، مما يتيح لسكان الريف الانتقال إلى المراكز الحضرية والرجوع إلى مناطق إقامتهم في اليوم نفسه، دون الحاجة إلى تشكيل أحزمة فقر حول المدن[1].

أحاطت (بالأونروا) العديد من المعوقات، سواء لجهة نوعية التفويض الذي أوكل إليها، أو لجهة دورها وعملها ومهماتها . وعن هذه المعوقات نورد اقتباساً لأسمهان شريح عن صلاح صالح عبد ربه في كتابه (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بين مأساة التاريخ ومأساة الحلول) الصادر مؤخراً قوله: وإذ عملت لجنة التوفيق[*] في مناقشة الجانب السياسي لمشكلة اللاجئين مع الحكومات المعنية، فإن وكالة الغوث قد عملت في ميادين الإغاثة وبرامج التشغيل للاجئين، أي أنها انحصرت في الدور غير السياسي. وعندما تعطلت لجنة التوفيق بعد سنوات قليلة من حرب 1948، فقد أصبح الدور الأساسي للوكالة، من الناحية الموضوعية دوراً سياسياً، يصب باتجاه خدمة مشاريع التوطين ، وهذه أولى المعوقات، وهناك معوق أخر، تمثل في حصر الوكالة ببعض الدول فقط وهي (ما تبقى من فلسطين خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية، سوريا، لبنان، الأردن) واستثنت

(1) بدر الغانمي "فلسطينيو المخيمات ..فقر وبكاء على الوطن"، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي:
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20071002/Con20071002143422.htm

(*) تأسست لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين في كانون الثاني/يناير 1949، وتألفت عضويتها من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن الدول العربية صوتت ضد قرار التقسيم ورفضت المفاوضات المباشرة مع إسرائيل لكنها تعاونت مع لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين لأنها كانت الأمل الوحيد في تناول مسالة عودة اللاجئين وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط التقسيم بما في ذلك الانسحاب من القدس. منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ج 2، (منشورات الأمم المتحدة، 1978– 1983) ، ص 51.

من عملها اللاجئين في الجزء المغتصب من فلسطين إبان حرب 1948، وبقية الدول. أما تعريف الوكالة للاجئ، الذي استثنى أعداداً غير قليلة من اللاجئين الفلسطينيين فهو المعوق الأهم في عمل الوكالة ، كما تتمثل أبرز المعوقات في عمل الوكالة، باقتصار صلاحياتها على جانب الإغاثة والتشغيل، واستبعادها للعمل من أجل إعادة اللاجئين إلى ديارهم. إنَّ النقص المهم في عمل الوكالة، هو أن تسجيلها يعتمد حاجة اللاجئ إلى المساعدة ومكان الإقامة، بدلاً من الاعتماد على كونه لاجئاً فلسطينياً فحسب. وتكرر هذا الأمر في المسح الذي أجرته الوكالة مؤخراً لاحتياجات اللاجئين، ما يوحي برغبة الوكالة في شطب أعداد إضافية من اللاجئين المسجلين في سجلاتها، وهم غير المستفيدين من خدماتها . حيث تم تصميم استمارة المسح بحيث تظهر النتائج عدم حاجة أعداد كبيرة من اللاجئين لخدمات الوكالة. الأمر الذي أبرزته الصحف، وحذرت منه، وتنبه له اللاجئون، فأعربوا عن خشيتهم من تبعاته[1].

قرارات الأمم المتحدة وأداء (الاونروا):

إن (الأونروا) بوصفها وكالة دولية في الأمم المتحدة، محكومة بكافة قرارات الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي تتعلق بالقضية الفلسطينية لذا كان عليها الأخذ بتلك القرارات، ومدى تأثيرها على أداء (الاونروا) وعلى وضع اللاجئين الفلسطينيين[2].

ولابد من الاهتمام بالقوانين والقرارات الدولية الخاصة باللاجئين، ولاسيما الاهتمام بالقرارات الدولية التي استندت إلى تلك القوانين وبإمكانية تحولها إلى قرارات وسياسة قابلة للتنفيذ في مجلس الأمن، والأمم المتحدة، والأخيرة هي التي أصدرت القرار 194، والمفوضية لا تستطيع ضمان العودة في ظل عدم توفر الإرادة لدى مجلس الأمن والأمم المتحدة.

---

(1) أسمهان شريح، المصدر السابق.

(2) قضايا الوضع النهائي ومفاوضات السلام، شبكة المعلومات العالمية، متاح على الموقع التالي: http://www.un.org/unrua/Arabic/index.com.

وخلال الفترة 1947–1972 يلاحظ أن الأمم المتحدة اتخذت مئات من القرارات والتوصيات بشأن القضية الفلسطينية موزعة على أجهزة الأمم المتحدة كما يلي:

- قرارات الجمعية العامة 136 قراراً.
- قرارات مجلس الأمن 60 قراراً.
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (لجنة حقوق الإنسان) 10 قرارات.
- الاوسكو 14 قراراً.
- منظمة الصحة العالمية 30 قراراً.

ومعظم القرارات أعلاه ذات صفة سياسية ومتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي من الوجهة العسكرية والإقليمية، أما مسالة حقوق الإنسان في فلسطين بمفهومها الإنساني القانوني فقد نشأت كقضية ذات صفة خاصة بعد عام 1967، وبعد أن مارست إسرائيل كونها دولةً محتلة سياسة متعارضة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، في حالات النزاع المسلح[1].

يعد القرار 194 (الدورة 3) الصادر في عام 1947، من القرارات ذات الأهمية التي عنيت بقضية اللاجئين الفلسطينيي ن، فقد اعترف القرار بحقهم الطبيعي في العودة إلى ديارهم وظلت الجمعية العامة تعيد التأكيد عليه كل عام تقريبا منذ صدوره. واقر هذا الحق مجلس الأمن واجمع على الاعتراف به في قراره (237) في عام 1967. ودون الإخلال بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأرضهم وممتلكاتهم[2].

وعلى الرغم من كثرة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، يلاحظ الأتي:

1. أنه لم يتم إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم كما هو منصوص عليه في الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة194 (الدورة 3)، ولم يحرز أي تقدم ملموس في برنامج إعادة دمج اللاجئين ، إما بإعادتهم إلى ديارهم أو توطينهم، وهو

(1) عدنان العمد، المصدر السابق، ص 46.
(2) مكتب الأمم المتحدة للإعلام، المصدر السابق، ص 27.

البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة في الفقرة 2 من القرار 513 (الدورة 6)، وأنَّ حالة اللاجئين لا تزال مدعاة للقلق الشديد[3].

ويبدو أنَّ نص الفقرة (2) قد صيغ بافتراض أنَّ مبدأ العودة أو حق العودة لم يكن موضع جدال و أنَّ المهمة الرئيسية هي تحقيق التنفيذ العملي للإعادة إلى الوطن . ولذلك فقد أذن القرار (للجنة التوفيق) بمعالجة الموضوع مع السلطات الاسرائيلية لكون الصياغة التوفيقية للقرار تقوم على افتراض أن حكومة إسرائيل ستتعاون بحسن نية مع (لجنة التوفيق)، وأنْ تتخذ كافة التدابير الممكنة للمساعدة في تنفيذ هذا القرار (194). وقد ثبت أن جهود لجنة التوفيق، كانت فاشلة ولم تؤد إلى تفعيل حق اللاجئين الفلسطينيين العرب في العودة إلى أوطانهم[1].

2. كان المفترض ب المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، أن يواصل جهوده الرامية إلى اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك تدابير تصحيح قوائم الإغاثة ، لكي يضمن بالتعاون مع الحكومات المعنية، وتحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة في توزيع الإغاثة على أساس الحاجة.
3. ومما يلاحظ أن لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين لم تتمكن من أيجاد وسيلة لإحراز تقدم في تنفيذ الفقرة (11) من قرار الجمعية العامة (194) (الدورة 3) وتلتمس من اللجنة مواصلة جهودها في سبيل تنفيذها . ولم تتمكن من إعادة أو تعويض اللاجئين وفقاً لنص الفقرة أعلاه حق الشعب الفلسطيني في العودة[2].

---

(3) "قرارات الأمم المتحدة حول عودة اللاجئين الفلسطينيين"، وكالة الغوث الدولية مكتب الإعلام –القدس2000 – ، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي:
http://www.un.org/unrwa/arabic/Roll/Ru2452.htm

(1) الأمم المتحدة، ص 15.

(2) قرارات الأمم المتحدة، المصدر السابق.

4. ومما يلفت الأنظار، الحالة المالية الحرجة التي ما زالت تكتنف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، كما يتبين من تقرير المفوض العام.
5. وعلى الرغم من الجهود الحميدة الموفقة التي بذلها المفوض العام لجمع التبرعات الإضافية بغية تخفيف عجز الميزانية الحاصل في عام 2003، فإن التبرعات المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ما زالت أقل من التخصيصات اللازمة لمواجهة حاجاتها المالية ، وتدعو جميع الحكومات إلى القيام، ببذل أقصى الجهود الممكنة لتلبية الحاجات المتوقعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم، في ضوء العجز الحاصل في الميزانية وتحث الحكومات غير المتبرعة عل ى ضرورة التبرع، والحكومات المتبرعة على إعادة النظر في زيادة تبرعاتها.
6. وتقرر تمديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم حتى 30 حزيران/يونيو 1972، وذلك دون إخلال بأحكام الفقرة (11) من القرار 194 الدورة (3)[1].
7. أنَّ جميع قرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ عام 1949 حتى عام 2008 توكد أن حقوق اللاجئين والنازحين العرب حقوق دولية مشروعة في العودة وفي التعويض عن الإضرار التي لحقتهم نتيجة تشريدهم. ويشار أنَّ جهود الأمم المتحدة قد اقتصرت على إعلان تلك الحقوق المشروعة وتذكير إسرائيل بها، دون أن تتخذ أية إجراءات ايجابية لتنفيذها[2].

الدعوة لحماية اللاجئين:

(1) عفاف مراد، "قضية اللاجئين في المنظمات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 16، سنة 1969، ص24.

(2) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية، المصدر السابق.

بالرغم من أن (الاونروا) لا تملك تفويضاً واضحاً من الأمم المتحدة لتقديم الحماية للاجئين الفلسطينيين، إلا أنها قامت بدور محدود من الحماية عبر التدخّل لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال التقارير، التحذيرات، والتمثيل. وقد قامت (الاونروا) أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت في كانون الأول/ديسمبر من العام 1987 بتوظيف طاقمٍ عمل إضافي للقيام بمهام المراقبة، ورفع التقارير، والتدخل لدى السلطات الإسرائيلية. كما قامت بإنشاء برنامج مشابه، ولكن بصورة مبسّطة، أثناء الانتفاضة الثانية التي انطلقت في أيلول /سبتمبر من العام2000. إنَّ الدعوة لحماية اللاجئين مبررة لعوامل عدة منها:

1. لم يكن الفلسطينيون رعايا لدولة محددة لتقدم لهم الحماية القومية (كانوا رعايا الانتداب البريطاني)، حتى إسرائيل التي ورثت دولة الانتداب لم تمكنهم من حق العودة ولم تعتبرهم من رعاياها.
2. عدم تمكن اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى بلدهم الأصلي وعدم الانتماء لدولة توفر لهم الحماية القومية يتطلب تدخل القانون الدولي[1].
3. إن منظمة التحرير الفلسطينية [*] ليست دولة ، وبالتالي فهي لا تستطيع أن توفر لهم الحماية على قاعدة القانون الدولي، كما أن المنظمة لا تستطيع أن ترفع قضايا إلى محكمة العدل الدولية، لأنها ليست دولة، في حين المفوضية

---

(1) تقرير حلقة نقاش" الأداء القانوني في المجتمعات العربية بين النظرية والتطبيق (دراسة في الحالة الفلسطينية) " مركز دراسات الشرق الأوسط للأردن، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي: http://www.mesc.com.jo/mesc-15-06.html

(*) مع تزايد الحاجة إلى إقامة كيان فلسطيني قام احمد الشقيري عام 1962 بتحركات في الأوساط العربية والمهتمين بالقضية الفلسطينية، في تشرين الثاني 1963 تحدث الشقيري رئيس الوفد الفلسطيني أمام الجمعية العامة التي عقدت ج لسة لبحث القضية الفلسطينية، وبتكليف من مؤتمر القمة العربي قام الشقير ي بجولة في البلاد العربية اختتمها بزيارة الأردن واجتمع بالملك حسين، واتفق على عقد أول مؤتمر وطني فلسطيني في مدينة القدس في حزيران 1964 وانتهت أعمال المؤتمر بتاسيس منظمة التحرير الفلسطينية في 28 أيار 1962 برئاسة احمد الشقيري. نجيب الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، (عمان، 1985)، ص ص666-672.

العليا لشؤون اللاجئين بإمكانها أن تُفوض من قبل اللاجئين لرفع قضاياهم إلى المحافل الدولية ومن ضمنها محكمة العدل الدولية. لأنَّ منظمة التحرير الفلسطينية في واقع الأمر لا تشكل مرجعية سياسية أو قانونية للسلطة الوطنية، مما يستدعي إجراء التعديلات القانونية اللازمة التي تنص على ذلك[1].

4. تعرض اللاجئون الفلسطينيون في بعض مناطق الشتات إلى الاضطهاد والتهجير (حتى في بعض الدول العربية) وحرمانهم من الحقوق المدنية في العمل والتنقل.
5. إمكانية للحصول على الحماية والتعويضات الفردية والجماعية ، وكشف الظلم والإجحاف الذي يتعرض له اللاجئون، ورفع الشكاوى للمحاكم والهيئات الدولية والضغط على إسرائيل وذلك من خلال رفع التقارير للأمم المتحدة[2].

خاتمـــة:

لغاية اليوم لم يكن للمجتمع الدولي الإرادة السياسية الكافية للتوصل إلى حلٍ عادل ودائم لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بما يتلاءم م ع القوانين والشرائع الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وعليه يبقى نشاط (الاونروا) المنظمة الأكثر أهمية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وهي بالوقت نفسه أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في الشرق الأوسط، حيث يبلغ عدد موظفيها أكثر من (29000) موظف، يكاد يكون معظمهم من اللاجئين ال فلسطينيين الذين يعملون بشكل مباشر لمصلحة مجتمعاتهم، كالمدرسين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم. ومن خلال متابعة عمل (الاونروا) وشؤونها يمكن ملاحظة ما يأتي:

---

(1) سلامة موسى، "اللاجئون الفلسطينيون وأهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

(2) أسمهان شريح، "قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية" ، شبكة المعلومات العالمية، على الموقع التالي:
http://www.awu-dam.org/politic/24/fkr24-011.htm

1. اللاجئون بشكل عام في العالم هم ضحايا ونتاج لوضع استثنائي، وهم أحوج الناس لمد يد المساعدة والنظر إلى أحوالهم بغض النظر عن أسباب لجوئهم، وحري بالمجتمع الدولي الانتباه إلى هذه الظاهرة الخطيرة، سيما أن اللاجئين الفلسطينيين هم أكثر اللاجئين في العالم تضرراً جراء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم.
2. الوكالة منظمة إنسانية مهمتها إغاثة وتشغيل وتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فقط، وليس من مهامها ومقدرتها البحث عن حلول لمشكلاتهم، وقد أشارت الوكالة ضمنياً من خلال تقاريرها السنوية" بـأنَّ مشكلة اللاجئين لا يمكن حلها عن طريق الإغاثة".
3. إن إسرائيل هي التي تسببت بالوضع الحالي للاجئين، وفي نزوح الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم ودورهم، ودفعتهم قسراً إلى خارج وطنهم.
4. قامت إسرائيل للتخلص من مشكلة اللاجئين بتنفيذ استراتيجية تعتمد على أولا: عامل الزمن، فكلما ابتعد اللاجئون الفلسطينيون عن التاريخ الذي نزحو ا فيه ازدادت قناعتهم بصعوبة عودتهم، ويعزز ذلك المنطق لديها نشوء أجيال جديدة من اللاجئين الفلسطينيين تأقلمت مع أوضاعها الجديدة في مناطق الشتات، فضلاً عن ولادة أجيال أخرى لم تعرف فلسطين أصلاً. والثاني: يعتمد على فكرة توطينهم في مناطق تواجدهم في الدول العربية المجاورة التي لجأوا إليها، وهي أربعة مناطق (الأردن، لبنان، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة) وتعويضهم مادياً ليتمكنوا من البدء في بناء حياتهم من جديد.
5. تعد قضية اللاجئين نتيجة ترتبت على الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب، وهي بالوقت نفسه أصبحت إحدى القضايا المؤجلة من إشكالية النزاع العربي – الإسرائيلي التي تؤثر بشكل فعال على أي جهد يتوخى الحل السلمي.
6. نشأت (الاونروا) على يد الأمم المتحدة كوكالة مستقلة وبدفع من الدول الأوربية في محاولة للتخلص من مشكلة اللاجئين والتخلص من عقدة الذنب لوقوفها بجانب إسرائيل في حروبها ضد العرب، وهذا الحل هو بمثابة حل

جزئي، لأنها في حقيقة الأمر ليس في مقدورها إيجاد حل دائم يقوم على القرار (194) الذي نص على "تقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل" نص القرار.

7. إنها قامت بتقديم مستويات جيدة من الخدمات للاجئين في الجوانب الإنسانية (تعليم والصحة والتشغيل) واستمرت في ذلك رغم ما يثار عن وجود نية في إنهاء أعمالها في الوقت القريب بسبب مشاكل تتعلق اغلبها بالتمويل. فضلاً عن أنها ظلت على مدار سني النكبة الفلسطينية، شاهداً على مأساة التهجير التي تعرض لها الشعب الفلسطيني.
8. رغم تقديم (الاونروا) خدمات كبيرة للاجئين الفلسطينيين على مر السنوات فإنها تبنت في أوقات برامج تقوم على فكرة تصفية قضيتهم ما أمكن، حيث حرم اللاجئون خارج مناطق عمل (الاونروا) من أية خدمات وبالتالي حقوقهم كلاجئين، وهذا يتقاطع مع مخططات إسرائيل المبكرة في دفع اللاجئين بعيداً عن حدود فلسطين 1948 أي حدود إسرائيل، وكذلك عن طريق توطينهم في الأراضي التي لجاؤا إليها، وتقديم الدعم المالي لهم وتوزيع عليهم قطع أراضي وسميت تلك العملية (بالخطة السحرية) وبالتالي ضمان إسرائيل عدم مطالبة هؤلاء بحق العودة مستقبلاً.

Palestinian Refugees in United Nations: UNRWA as an Example

Hashim H. Hussein Al-Shahwani*

Abstract

The Palestinian refugees Cause rose in the wake of the Israeli occupation and the forced deportation for three fourths of the Palestinians. The refugees and deportees remained away of their homes and properties, and still asking for a fair and steady solution on the basis of international legality.

Hence, The UN General Assembly adopted the (302) resolution in 1949 to establish UNRWA for refugees humanitarian aid. UNRWA depends on donations form donor states. It reduces frequently the expenditure levels because of financing falter. As a result there were gaps in its duty toward refugees. The role of UNRWA restricted to humanitarian aspects, excluding intervening in refugees fateful causes except in meddling to Israeli authorities cautiously and reports that submitted to UN. It is still practicing its function in cooperation with neighboring Arab States until now.

* Regional Studies Center/ University of Mosul.